مؤقت



مجلس الأمن

السنة الثانية والخمسون

الجلسة ٣٨٢٧

الأربعاء، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، الساعة ١٢/٢٠
نيويورك

الرئيس:	**السيد سومافيا**	(شيلي)
الأعضاء:	**الاتحاد الروسي**	**السيد لافروف**
	البرتغال	**السيد مونتيرو**
	بولندا	**السيد فلوسفيتش**
	جمهورية كوريا	**السيد بارك**
	السويد	**السيد سلاندر**
	الصين	**السيد ليو جيئي**
	غينيا - بيساو	**السيد دا روزا**
	فرنسا	**السيد ثيبو**
	كوستاريكا	**السيد ساينز بيولي**
	كينيا	**السيد رانا**
	مصر	**السيد عواد**
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	**السيد رتشموند**
	الولايات المتحدة الأمريكية	**السيد بيرلي**
	اليابان	**السيد أوادا**

جدول الأعمال

الحالة في أنغولا

تقرير الأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا (S/1997/807)

97-86345

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/٢٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أنغولا

تقرير الأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا (S/1997/807)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلي أنغولا والبرازيل، يطلبان فيهما دعوتهما إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين إلى المشاركة في المناقشة دون أن يكون لهما حق التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد فان دونم "مبيندا" (أنغولا) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل السيد أموريم (البرازيل) المقعد المخصص له إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. والمجلس يجتمع وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا، الوثيقة S/1997/807. ومعروض أيضا على أعضاء المجلس الوثيقة S/1997/823، التي تتضمن نص مشروع قرار أعد في سياق المشاورات السابقة للمجلس.

المتكلم الأول هو ممثل أنغولا، وأعطيه الكلمة.

السيد فان دونم "مبيدا" (أنغولا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أستهل بتهنئتكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن للشهر الجاري. واسمحوا لي أيضا أن أهنئ سلفكم السفير بيل ريتشاردسون على الطريقة التي أدار بها أعمال هذا المجلس خلال ولايته.

لقد حفلت الأيام الثلاثون الماضية بتوقعات كبيرة وسط أعضاء مجلس الأمن والمجتمع الدولي عموما، في انتظار معرفة ما إذا كان الإجراء والموعد النهائي اللذين حددهما المجلس في قراريه ١١٢٧ (١٩٩٧) و ١١٣٠ (١٩٩٧) سيحظيان بالامتثال الكامل أم أن المجلس سيضطر مرة أخرى إلى فرض جزاءات جديدة على الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا).

وتبيِّن الحقائق على أرض الواقع كما يبيِّن تقرير الأمين العام أنه لم تصدر من يونيتا بوادر للتعاون ولا حُسن النية ولا الإرادة السياسية، وهي لم تمتثل بعد للالتزامات الأساسية الثلاثة بمقتضى بروتوكول لوساكا، وهي تسليم جميع المناطق المحلية الواقعة تحت سيطرتها إلى الحكومة، ونزع أسلحة قواتها المتبقية، وإنهاء دعايتها المعادية للحكومة.

ولم يحرز تقدم كبير حتى اليوم في نزع سلاح جناحها العسكري. والأرقام التي قدمتها تلك المنظمة بشأن قوتها العسكرية الحالية أرقام زائفة وملفقة وبالتالي غير مقبولة بتاتا. والحقيقة أن يونيتا لا تزال تحتفظ بزهاء ٠٠٠ ٣٥ رجل مدججين بالسلاح ومجهزين بقطع من المدفعية المتطورة وغيرها من المعدات الحربية.

ولا بد أن أؤكد أنه ما لم تسرح هذه القوات بالكامل، لن يتحقق السلم في أنغولا، لأنها المصدر الرئيسي للتوتر وانعدام الأمن.

وفيما يتعلق بعملية تطبيع إدارة الدولة، نجد أنفسنا، بالرغم من التقدم المحرز، بعيدين عن الانتهاء من العملية. فهي تشهد تأخيرات ناتجة عن العقبات التي تثيرها يونيتا على نحو منتظم. ولا يزال غير وارد بالنسبة ليونيتا أن تسلم بايلوندو وأندولو لسيطرة الحكومة. وفيما يتعلق بمحطة يونيتا الإذاعية، بالرغم من أن خطوات قد اتخذت نحو تحويلها إلى إذاعة محايدة، لم يحرز تقدم يذكر. وما زالت الحملة الدعائية التي تشنها يونيتا ضد الحكومة مستمرة، وتتركز الآن بصفة رئيسية في التمثيل المزعوم ليونيتا في بعض البلدان الأجنبية.

ويمكن للمرء أن يرى بسهولة أن قيادة يونيتا قد تجاهلت تماما حث هذا المجلس لها وانتهكت بصورة سافرة قراريه ١١٢٧ (١٩٩٧) و ١١٣٠ (١٩٩٧). وكل المناشدات الدولية لها كي تنفذ نصيبها من بروتوكول لوساكا، وهو الأساس الوحيد للسلم والاستقرار والتنمية في أنغولا، صادفت أذناً صماء.

وبدلا من ذلك، لجأت يونيتا كسابق عهدها إلى مناورات تهدف إلى التأثير على أعضاء مجلس الأمن والمجتمع الدولي بغية تجنب بدء سريان مفعول الجزاءات المنصوص عليها في الفقرة ٤ من منطوق القرار ١١٢٧ (١٩٩٧).

ولا يمكن للمجتمع الدولي وهذا المجلس بوجه خاص ولا ينبغي لهما أن تضللهما منظمة لم تقدم حتى الآن برهانا على التخلي عن سعيها إلى الاستيلاء على السلطة بالقوة. وإذا لم يستخدم هذا المجلس الوسائل المتاحة له لمنع يونيتا من تنفيذ نواياها، ستشهد أنغولا اندلاع العنف من جديد، وسيكون لذلك عواقب وخيمة على السلم والاستقرار في جميع أنحاء منطقة أفريقيا الوسطى والجنوبية.

وإن فرض تدابير تقييدية دولية قوية ضد اتحاد يونيتا يظل الخيار الوحيد الأكيد لردع قيادة تلك المنظمة عن الحرب وحثها على سلك سبيل السلم والديمقراطية.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الفقرة ٧ من القرار ١١٢٧ (١٩٩٧) التي تقول:

"تسري الأحكام المنصوص عليها في الفقرة ٤ أعلاه ... وذلك ما لم يقرر مجلس الأمن، بناء على تقرير يقدمه الأمين العام، أن يونيتا قد اتخذت خطوات ملموسة لا رجعة فيها امتثالا لجميع التزاماتها".

واليوم وقد انقضى موعد نهائي آخر لاتحاد يونيتا كي يفي بالتزاماته، فما يمكن أن نخلص إليه هو أن يونيتا لم يتخذ الخطوات اللازمة للامتثال لجميع الالتزامات الواردة في القرار ١١٢٧ (١٩٩٧). ومن ثم فلا يمكننا أن نتوقع سوى التطبيق الفوري للتدابير الواردة في الفقرة ٤ من القرار ١١٢٧ (١٩٩٧)، من أجل مصلحة شعب أنغولا ولتأكيد سلطة المجلس الأدبية.

ومشروع القرار المزمع اعتماده اليوم يسير في ذلك الاتجاه ويعرب عن تصميم المجلس على إحلال السلم في أنغولا. ونأمل أن تفهم قيادة يونيتا هذه الرسالة القوية من المجتمع الدولي وتعجل باختتام عملية السلام.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل أنغولا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ وإلى رئيس المجلس خلال الشهر السابق.

المتكلم التالي هو ممثل البرازيل. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أموريم (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي بأن أهنئكم، ياسيدي، على تسنمكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر. فقد تم تصريف أعمال مجلس الأمن تحت قيادتكم القديرة والحكيمة بطريقة فعالة جدا. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديري لسلفكم، السفير بيل ريتشاردسون.

وفيما يتعلق بالتطورات الأخيرة في أنغولا، نود أن ننوه بالدور الهام الذي قام به الممثل الخاص للأمين العام، الأستاذ بلوندين بيي، والفريق الثلاثي لدول المراقبة.

وللأسف، خلال الأشهر القليلة الماضية، كما أورد الأمين العام في تقريره S/1997/807، لم يحدث تقدم ملحوظ في عملية السلام في أنغولا. وشهد تنفيذ الخطة الرامية إلى بسط إدارة الدولة في جميع أرجاء البلد تباطؤا غير مبرر. وعلى الرغم من الخطوات التي اتخذت لإنشاء إذاعة الصحوة، وهي محطة إذاعة إف. إم. جديدة وشرعية، لا تزال إذاعة فورغان تبث برامجها. كما لم يحدث تقدم يذكر في عملية تسريح أفراد ما يسمى بقوات يونيتا المتبقية وتسجيلهم ونزع سلاحهم.

إننا ندعو اتحاد يونيتا إلى تسليم جميع ما بحوزته من أفراد ومعدات إلى بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا في أسرع وقت ممكن، وفاء لالتزاماته بموجب بروتوكول لوساكا. وينبغي لجميع الأطراف المعنية أن تمارس ضبط النفس حتى يتسنى تنفيذ هذه العملية بطريقة سلمية.

وتفهم البرازيل أن الجزاءات يجب اعتبارها أداة يلجأ إلى استخدامها عند تعذر الوسائل الأخرى، ونشدد على أن الجزاءات لا ينبغي النظر إليها بوصفها غاية في حد ذاتها. ويجب توفيرها لحالات الخطورة الشديدة، خاصة لما لها من آثار سلبية ممكنة على السكان الأبرياء والبلدان المجاورة.

إلا أننا مقتنعون، في حالة أنغولا، بأن مجلس الأمن إنما يسلك السبيل الصحيح بتصويته على مشروع قرار يطلق عقوبات تستهدف تحديدا الطرف المتمرد، أي يونيتا. فالحالة قد بلغت مرحلة لا بد عندها من توصيل الرسالة بأن المجتمع الدولي لن يتساهل بعد الآن مع الذين لا يفون بالالتزامات المتفق عليها.

وفي الشهر القادم ستكون قد مرت ثلاث سنوات من عمر بروتوكول لوساكا. فلنأمل أن تبين التدابير التي ستتخذ هنا اليوم أن الخيارين الصالحين في أنغولا هما فقط السلم والمصالحة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل البرازيل على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ وإلى الرئيس السابق.

أفهم أن مجلس الأمن مستعد الآن لإجراء التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وإذا لم أسمع اعتراضا سأطرح مشروع القرار للتصويت.

لا يوجد اعتراض. تقرر ذلك.

سأعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): إن الاتحاد الروسي، وهو عضو في الفريق الثلاثي لدول المراقبة الثلاث في عملية السلام في أنغولا ومن الدول المساهمة بقوات في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا، يهمه كثيرا إتمام عملية السلام بشكل ناجح وباستعادة السلام الدائم والمصالحة الوطنية سريعا في أنغولا.

إن تحقيق هذا الهدف يكتسي أهمية كبيرة ليس فقط بالنسبة لأنغولا وإنما بالنسبة لتعزيز الاستقرار في المنطقة بأكملها. ونحن نشعر بقلق بالغ من تعرقل عملية السلام في الأشهر الأخيرة. ولا شك في أن ذلك حدث لأسباب سياسية حصرا، وهي تحديدا أن قادة يونيتا يحاولون بأية ذريعة أن يعرقلوا تنفيذ الاتفاقات المبرمة بين الأطراف الأنغولية والتنصل من الالتزامات التي قُطعت بموجب بروتوكول لوساكا.

إن قيادة يونيتا تجاهلت بوضوح متطلبات القرارين ١١٢٧ (١٩٩٧) و ١١٣٠ (١٩٩٧) ولم تستخدم بالشكل الصحيح مهلتي إبداء حسن النية اللتين منحهما إياها المجتمع الدولي. ونتيجة لذلك، يبدأ في منتصف ليل اليوم نفاذ العقوبات ضد يونيتا التي ينص عليها القرار ١١٢٧ (١٩٩٧). ونأمل، هذه المرة، أن يعي قادة يونيتا الدرس ويمتثلوا على الفور امتثالا كاملا لما تعهدوا به ليجنبوا مجلس الأمن عناء فرض المزيد من الجزاءات.

ونظرا للحالة الحرجة التي تشهدها عملية السلام حاليا في أنغولا، يكتسي العنصر الثاني من مشروع القرار - أي تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا لثلاثة أشهر وإرجاء سحب الوحدات العسكرية المشكلة التابعة للأمم المتحدة - أهمية بالغة. ويتيح مشروع القرار إمكانيات واسعة للرصد الفعّال لعملية السلام ولتكييف أنشطة مجلس الأمن في ضوء ما يستجد من تطورات.

إن الأشهر القليلة المقبلة ستكون حاسمة بالنسبة لعملية السلام بأكملها. ويسرنا أن مشروع القرار يطالب بوضوح حكومة أنغولا ويونيتا بتنفيذ الجوانب المتبقية من عملية السلام فورا ودون مزيد من التأخير، والتعاون بالكامل مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا والإحجام عن أية أعمال يمكن أن تؤدي إلى تعقيدات إضافية في عملية السلام.

وعلى أساس ما تقدم ذكره، فإن وفد الاتحاد الروسي سيصوت لصالح مشروع القرار مع بقية أعضاء المجلس المؤيدين.

السيد ريتشموند (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد أجلنا العقوبات في نهاية أيلول/ سبتمبر لأن الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) وعد بأن ينهي مهامه المتبقية في عملية السلام الأنغولية. وفي ذلك الوقت بدا أن اتحاد يونيتا أخذ يحقق بعض التقدم المطلوب. ولكن نظرا لما تلا ذلك من جمود، لا يسعنا إلا

الاستنتاج بأن تلك التطورات الإيجابية كانت تنازلات قدمها اتحاد يونيتا فقط للحيلولة دون تطبيق العقوبات. وخلال شهر تشرين الأول/أكتوبر، اتضح عدم وفاء اتحاد يونيتا ببقية التزاماته، رغم المناشدات المتكررة. وفي واقع الأمر فقد أخل اتحاد يونيتا بوعوده.

ومرة أخرى، ونحن بصدد النظر في إمكانية تطبيق الجزاءات، يقوم يونيتا باتخاذ خطوات مستحسنة وفي الاتجاه الصحيح. إلا أن ذلك لا يكفي. وينبغي لمجلس الأمن ألا يدع مناورات اللحظة الأخيرة تجعله يحيد عن قراره.

ونحن نعتقد، للأسف، أن الوقت قد حان لممارسة الضغط على اتحاد يونيتا المتوخى في القرار ١١٢٧ (١٩٩٧). ونحن لا نفعل ذلك لمعاقبة اتحاد يونيتا، وإنما لتشجيعه على الوفاء بوعوده.

وإننا نأمل في أن يدرك اتحاد يونيتا أن التأخير لن يفيد وأن عليه أن يبدأ بسرعة في تنفيذ التزاماته المتبقية بنية صادقة. والمجلس مستعد لرفع هذه التدابير فور تنفيذ اتحاد يونيتا لذلك.

ولكننا نحتاج أولا إلى إجراء ملموس من جانب اتحاد يونيتا، ولا سيما من ناحية مد إدارة الدولة، ونزع السلاح، وتحويل إذاعة فورغان. ونحن لا نقبل بما يفيد بأن اتحاد يونيتا لم يعد لديه قوات لتسريحها. فلا بد له أن يصرح بجميع قواته المتبقية كيما يمكن تسريحها كما يجب.

وحكومة أنغولا أيضا عليها مسؤوليات. فيجب عليها أن تبلغ بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا بأي تحركات لقواتها وأن تمتنع عن أية تحركات عدوانية لقواتها أو أية أعمال عسكرية أخرى. وإننا نشاطر أيضا قلق الأمين العام إزاء تدخل أنغولا في الكونغو (برازافيل). وينبغي سحب القوات الأنغولية على الفور.

وإذا كان لعملية السلام أن تمضي قدما، فمن الضروري توليد قدر أكبر من الثقة فيما بين الطرفين. وفي هذا الإطار، نرحب بالإعلان عن عقد اجتماع بين الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي في أنغولا في شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

والأمين العام على حق في الشعور بالقلق إزاء المرحلة الحرجة الراهنة في عملية السلام. ونحن نتفق معه على أن استمرار وجود الوحدات العسكرية لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا يمكن أن يساعد في الحفاظ على الاستقرار. ونؤيد توصياته بإرجاء سحب القوات العسكرية وتمديد ولاية البعثة حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨.

ولهذا فإننا سنصوت لصالح مشروع القرار.

السيد عواد (مصر): يعكس تناول مجلس الأمن اليوم للوضع في أنغولا أن عملية السلام قد اتخذت منعطفا حرجا يهدد ما تم إحرازه من تقدم خلال العامين الماضيين، وذلك نتيجة لتباطؤ حركة يونيتا في تنفيذ التزاماتها المقررة بموجب بروتوكول لوساكا، وعلى رأسها تصفية كافة قدراتها العسكرية وتمكين الحكومة الأنغولية من استعادة إدارة الدولة على كامل الأراضي الأنغولية وتحويل محطة راديو فورغان إلى مرفق إذاعي محايد، إلى جانب تحويل يونيتا نفسها بصورة حقيقية إلى حزب سياسي، وهي مطالب لم تتحقق بعد رغم بعض التقدم الطفيف المحرز في اتجاهها. إن المجتمع الدولي ينتظر من يونيتا تنفيذا صادقا غير مشروط لهذه الالتزامات الأساسية. ولعل تبني المجلس للقرارين ١١٢٧ (١٩٩٧) و ١١٣٠ (١٩٩٧) خلال الشهرين الماضيين يعبر عما يوليه المجتمع الدولي من اهتمام بالغ لاحترام يونيتا لالتزاماتها وبدء مرحلة جديدة من السلام في أنغولا.

لقد درس وفد مصر بعناية تقرير الأمين العام حول الوضع في أنغولا. ونود أن نعرب عن تقديرنا لجهود الأمين العام وجهود مبعوثه الخاص الاستاذ بلوندين بيي ولبعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا، لا سيما وأنهم يؤدون مهامهم بكفاءة في ظل ظروف صعبة يزيد من صعوبتها عدم تعاون طرف أو آخر بشكل كامل مع البعثة الدولية.

ومن ناحية أخرى، كان من دواعي أسفنا أن تشير التقارير إلى استمرار هبوط طائرات في المطارات الخاضعة لسيطرة حركة يونيتا وعودتها إلى زرع الألغام في الطرق الرئيسية، وهي ممارسات تؤكد سعي يونيتا إلى تصوير مركزها كدولة داخل الدولة، وهو أمر ليس مقبولا بعد تشكيل الحكومة الوطنية الموحدة، كما أن ذلك يثير القلق من احتمال تورط أطراف خارجية في الأزمة

الأنغولية. إن الخروج من الجمود الحالي في تنفيذ اتفاق لوساكا إنما يتوقف على توافر إرادة سياسية قوية من جانب يونيتا بالتخلي عن خيار الحرب وإيقاف كافة الممارسات التي تبطئ من تنفيذ اتفاق السلام. كما أننا على اقتناع بأن ذلك لن يكون ممكنا دون ممارسة المجتمع الدولي، وعلى الأخص مجلس الأمن والدول المراقبة الثلاث لضغوط ملائمة على قيادات يونيتا وحملها على ذلك.

لقد أحرزت الأمم المتحدة نجاحات ملموسة في أنغولا لا يمكن التقليل منها. وأهم هذه النجاحات إيقاف نزيف الدم بين الأنغوليين وتجميع قوات حركة يونيتا داخل المعسكرات. وأود أن أضيف إلى القائمة نجاح الأمم المتحدة في مجال إزالة الألغام وإصلاح الجسور والطرق وإعادة بناء البنية الأساسية للبلاد وهي جميعها إنجازات جديرة بالإشادة لا يمكن قبول تبديدها أو إهدارها اليوم.

لقد أعرب وفد مصر وقت اعتماد القرار ١١٣٠ (١٩٩٧) عن الأمل في أن تستغل حركة يونيتا الفترة الزمنية حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر للاستجابة لإرادة المجتمع الدولي المتمثلة في قرارات مجلس الأمن، وتنفيذ الالتزامات التي قطعتها على نفسها في بروتوكول لوساكا بما يتيح للمجلس الفرصة لإعادة النظر فيما تضمنه هذا القرار من إجراءات قبل دخولها حيز النفاذ. إلا أن ذلك لم يتحقق بكل أسف. وبالرغم من موقفنا المعارض من حيث المبدأ لتطبيق العقوبات فإن الظروف المحيطة بالموقف في أنغولا، وبالذات تأييد حكومة أنغولا ذاتها لفرض العقوبات تدفعنا اليوم إلى تأييد سريان تلك الإجراءات.

يود وفد مصر أن يؤكد تأييده الكامل لتوصيات الأمين العام الواردة في تقريره عن حجم بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا، لا سيما إرجاء سحب الوحدات العسكرية، والربط بين سحب هؤلاء الأفراد وبين إتمام كافة الجوانب العسكرية من بروتوكول لوساكا، لما لذلك من ضرورة قصوى لكفالة أمن موظفي الأمم المتحدة وغيرهم من الموظفين الدوليين. كما تؤكد مصر على أهمية عقد لقاء بين الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي داخل أنغولا في أقرب وقت ممكن للخروج من الجمود الراهن.

إن وفد مصر يؤيد مشروع القرار المطروح أمام المجلس وسوف يصوت لصالحه.

السيد بارك (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تشعر جمهورية كوريا بالقلق البالغ إزاء بطء التقدم في عملية السلم الأنغولية. ومما يثير قلقنا بوجه خاص البطء في نزع سلاح الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (اتحاد يونيتا) بسبب عدم تقديم معلومات إضافية، والتباطؤ الذي يبعث على خيبة الأمل في بسط إدارة الدولة، بما في ذلك موقف السيد سافيمبي بأنه لن يسلم أندولو وبايلوندو إلى الحكومة الأنغولية إلا بعد عودته إلى لواندا. ومما يزيد شعورنا بالأسف توقف اتحاد يونيتا عن إسداء التعاون بعد إرجاء الجزاءات في أواخر الشهر الماضي. والآن، ولعدم اتخاذ اتحاد يونيتا الخطوات الضرورية للامتثال بالكامل للقرار ١١٢٧ (١٩٩٧)، فإننا نعتقد بأن المجلس يتوجب عليه أن يبدي الحزم بعدم السماح بأي تأجيل لفرض الجزاءات المتوخاة في القرار.

ومرة أخرى نسترعي انتباه قيادة اتحاد يونيتا إلى أن التدابير المنصوص عليها في القرار ١١٢٧ (١٩٩٧) لا يقصد بها معاقبة اتحاد يونيتا بل إقناعه بالتعاون. ولدينا أمل قوي في أن يقوم بنزع سلاح أفراده وتسريحهم، ويتخلى عن وسائل الدعاية المعادية، ويتعاون في تطبيع إدارة الدولة دون مزيد من التأخير. ونشدد مرة أخرى في هذا الصدد على أهمية عقد اجتماع في الأراضي الأنغولية بين رئيس أنغولا وزعيم يونيتا، وهو أمر طال انتظاره، على الرغم من النداءات المتكررة التي وجهها المجتمع الدولي لعقده.

كما نود أن نعرب عن قلقنا للتوتر الناجم عن تحرك قوات الحكومة الذي لا يؤثر تأثيرا سلبيا على عملية السلم الأنغولي فحسب بل على السلم والأمن في المنطقة برمتها. ونشعر بقلق بوجه خاص للنمط الذي بدأ في الظهور مؤخرا بانتهاك الحدود في المنطقة بما يشكل انتهاكا واضحا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ولهذا نؤيد بقوة البيان الذي سيدلي به رئيس مجلس الأمن في نهاية هذه الجلسة ويطلب فيه انسحاب القوات الأجنبية فورا من جمهورية الكونغو. كما نشعر بالقلق حيال أعمال اللصوصية في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة الأنغولية وتقييد حرية حركة الأشخاص والسلع، ولا سيما القيود المفروضة على حركة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا والموظفين الدوليين العاملين في الأنشطة الإنسانية. ونحث الحكومة الأنغولية على اتخاذ خطوات

لمعالجة هذه المشاكل الخطيرة، كما نحثها على مد يد التعاون الفعال لعملية السلام.

وفي ظل هذه الظروف، نعتقد أن استمرار الوجود الدولي في أنغولا ضروري، ونؤيد اقتراح الأمين العام بتمديد ولاية البعثة حتى نهاية كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ ومن ثم إرجاء سحب وحداتها العسكرية. ولهذا سنصوت تأييدا لمشروع القرار المعروض على المجلس.

ونجدد الإعراب عن تقديرنا وتأييدنا للأمين العام وممثله الخاص، السيد بيي، وموظفي البعثة والبلدان المراقبة الثلاث لجهودهم المتفانية. واننا نثق بأنهم سيواصلون مساعدة الأطراف على التحرك صوب الاختتام الناجح لعملية السلام.

السيد سلاندر (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): رغم كل الجهود المبذولة لم تحقق عملية السلام في أنغولا أي تقدم ملحوظ في الأشهر الماضية. ولابد للطرفين أن يبديا التزامهما بتنفيذ بروتوكول لوساكا بالكامل وبلا تحفظ. بيد أن المسؤولية الرئيسية عن تعطيل عملية السلام تقع على الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (اتحاد يونيتا).

والمجلس، بقراره ١١٢٧ (١٩٩٧) بتاريخ ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٧، وجه رسالة واضحة إلى الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (اتحاد يونيتا) مفادها أن المجتمع الدولي لن يتحمل بعد الآن تعنته وتعويقاته. وقرر المجلس أن يفرض تدابير إضافية إن لم تتخذ قيادة يونيتا تدابير ملموسة لا رجعة فيها للامتثال لالتزامات اتحاد يونيتا بموجب بروتوكول لوساكا. وفي الشهر الماضي منح المجلس قيادة الاتحاد وقتا إضافيا للامتثال لبروتوكول لوساكا، ومع ذلك لم يف الاتحاد حتى الآن بالتزاماته. ويتعين على مجلس الأمن أن يتصرف على هذا الأساس.

إن القرارات التي تتخذ بموجب الفصل السابع من الميثاق تكون ضرورية في ظل الظروف الخطيرة. وللأسف مرة أخرى أن هذا هو الحال في أنغولا. والتدابير التي ستتخذ اليوم تستهدف على وجه التحديد قيادة يونيتا. ولن تؤثر تأثيرا سلبيا على شعب أنغولا. وهناك استثناءات للأغراض الإنسانية. كذلك فإن شروط رفع الجزاءات واضحة. ويتعين على لجنة الجزاءات الخاصة بأنغولا أن تكفل تنفيذ نظام الجزاءات بشكل صائب، بتعاون جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

إن مشروع القرار لا يدع مجالا للشك في التصميم الراسخ لأعضاء مجلس الأمن على تحقيق السلام الدائم في أنغولا. إن الجزاءات ليست غاية في ذاتها لكنها وسيلة لإقناع قيادة الاتحاد بأنه ليس هناك بديل عن الامتثال لبروتوكول لوساكا.

وما فتئت الأمم المتحدة تضطلع بدور حيوي في عملية السلام في أنغولا. وتؤيد السويد بالكامل قرار اليوم بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا لمدة ثلاثة أشهر أخرى. ونظرا للتوتر في الحالة الأمنية في أنغولا ما زال من الأهمية بمكان مراعاة التطورات في الميدان لدى تنفيذ انسحاب العنصر العسكري للبعثة. وينبغي تمكين البعثة من تنفيذ ولايتها دون أي مضايقات أو عراقيل.

وما زال يتعين الوفاء بالكامل بين العناصر العسكرية الحيوية لعملية السلام. ونأمل أن يتحقق خلال الأشهر القليلة القادمة تقدم في تنفيذ الولاية المدنية الحيوية للبعثة، خاصة في مجال حقوق الإنسان والمجال السياسي. وفي مجال حقوق الإنسان نتطلع بصفة خاصة إلى المفوضة السامية لحقوق الإنسان لمساعدة البعثة في تعزيز العنصر الخاص بحقوق الإنسان في البعثة وتنفيذ ولايتها الخاصة بحقوق الإنسان. ونتفق مع الأمين العام على الدور الحيوي الذي تلعبه الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في عملية السلام خاصة أثناء استعادة إدارة الدولة.

وستصوت السويد مؤيدة مشروع القرار المعروض علينا. وتغتنم السويد هذه الفرصة لحث الطرفين على كفالة الانسحاب الفوري للقوات الأنغولية من جمهورية الكونغو. وهذه الخطوة ضرورية لخلق علاقة مبنية على الثقة المتبادلة في المنطقة وكذلك داخل أنغولا نفسها. ونحث الحكومة على إخطار البعثة بأي تحرك للقوات وفقا لبروتوكول لوساكا.

وأود أن أعرب عن تقدير السويد للجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام وممثله الخاص السيد بلوندين بيي

والدول المراقبة الثلاث - الاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة - وأفراد البعثة. فهذه الجهود لا تزال لازمة لتقدم عملية السلام وتحقيق المصالحة الوطنية.

السيد أوادا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن مجلس الأمن، بقراره ١١٢٧ (١٩٩٧)، بتاريخ ٢٨ آب/أغسطس، أوضح أن الصعوبات الخطيرة في عملية السلام نتجت أساسا عن تأخير الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (اتحاد يونيتا) في الوفاء بالالتزامات التي يرتبها عليه بروتوكول لوساكا. وبالرغم من النداءات المتكررة من جانب مجلس الأمن لم يف الاتحاد بالتزاماته بمقتضى بروتوكول لوساكا. ولذا قرر المجلس بمقتضى ذلك القرار أن تتخذ جميع الدول التدابير اللازمة المنصوص عليها في القرار ما لم يتخذ الاتحاد خطوات ملموسة لا عودة عنها للوفاء بجميع التزاماته في غضون شهر واحد.

والتدابير التي وعد اتحاد يونيتا باتخاذها قبيل نهاية شهر أيلول/سبتمبر، وإن كانت متأخرة وغير كافية، أتاحت، مع هذا، مدعاة للأمل بأنه سيفي بعد طول انتظار بالتزاماته في عملية السلام. وفي ضوء هذه التطورات قرر المجلس بمقتضى القرار ١١٣٠ (١٩٩٧) أن يتم إرجاء بدء سريان التدابير المنصوص عليها في القرار ١١٢٧ (١٩٩٧) لمدة شهر آخر.

ويبدو الآن أن هذا الأمل لم يتحقق ولم يستجب الاتحاد لدعوة المجتمع الدولي ولم يعرض في الساعة الأخيرة إلا اتخاذ تدابير محدودة. وليس أمام المجلس في هذه المرة من خيار سوى تطبيق الجزاءات.

وتعلق اليابان أهمية كبيرة على ضمان فعالية هذه الجزاءات. وإن تعاون الدول المجاورة ضروري في هذا الصدد. وينبغي تذكير الاتحاد بأن مجلس الأمن على استعداد لاستعراض التدابير التي يفرضها الآن أو للنظر في فرض تدابير إضافية تبعا للخطوات التي يتخذها الاتحاد في الأيام المقبلة للوفاء بالتزاماته.

ولئن كان الاتحاد محط الانتقادات بسبب تنصله عن التزاماته، لابد أن نلاحظ أن حكومة أنغولا أيضا مدعوة للوفاء بالتزاماتها بغية النهوض بعملية السلام والتعاون مع البعثة. وبالإضافة إلى هذا تضم اليابان صوتها إلى أصوات الآخرين في حث الطرفين الأنغوليين على الاتفاق على موعد ومكان الاجتماع في أنغولا الذي طال انتظاره بين الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي. وهذا من شأنه أن يساهم مساهمة كبيرة في تحقيق الاستقرار المستتب.

وفي هذه المناسبة أيضا تود اليابان أن تعرب عن قلقها العميق حيال وجود عناصر أنغولية مسلحة في جمهورية الكونغو كما أفادت الأمانة العامة. وتنضم اليابان إلى طلب رئيس مجلس الأمن بانسحاب جميع القوات الأجنبية من جمهورية الكونغو فورا.

ويتفق وفد بلادي مع تقييم الأمين العام ومفاده أن وجود بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا لا يزال ضروريا في هذه المرحلة الحرجة من عملية السلام، وأن الحالة الأمنية في أنغولا تستدعي استمرار نشر قوات للأمم المتحدة هناك. لذلك تؤيد اليابان توصيته بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا ثلاثة أشهر، حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، وبإرجاء سحب الوحدات العسكرية المسلحة التابعة للأمم المتحدة حتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر.

فلجميع هذه الأسباب، ستصوت اليابان لصالح مشروع القرار المعروض علينا.

وسيواصل المجتمع الدولي رصد أعمال حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا عن كثب، ومساعدتهما في الجهود التي يبذلانها من أجل الوفاء بالتزاماتهما بعملية السلام. واليابان، من جهتها، ستستكشف السبل لتقديم الدعم والمساعدة الممكنين في هذه الجهود، مقيّمة بعناية التطورات الجارية في البلد.

وفي الختام، أود سيدي، أن أشيد مرة أخرى، بالنيابة عن حكومة بلادي، بالأمين العام وبممثله الخاص، الاستاذ اليون بلوندين بيي، وبأفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا، وبالدول المراقبة الثلاث، على الجهود الدؤوبة التي يبذلونها من أجل توطيد دعائم السلام والاستقرار في أنغولا.

السيد مونتيرو (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تؤيد البرتغال تأييدا كاملا تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا حتى ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨.

وهي تؤيد توصية الأمين العام بإرجاء سحب عنصر الأمم المتحدة العسكري حتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، مراعاة للحالة على أرض الواقع.

إن عملية السلام في أنغولا بلغت مرحلة ناضجة، ولكن من الواضح ليس إلى حد يتعذر فيه عكس مسارها. والواقع أننا نقوم بتنفيذ العملية، ولكننا لم نتوصل إلى إحلال السلام بعد. فمشروع القرار المعروض علينا يرمي إلى العمل نحو تحقيق ذلك الهدف، ونحن نحث على تنفيذه الكامل.

ونأسف عميق الأسف لعدم إحراز تقدم كبير في المهام الرئيسية المتبقية لعملية السلام. فالوتيرة البطيئة جدا لنزع سلاح الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (اتحاد يونيتا)، وتباطؤ توسيع إدارة الدولة لتشمل مناطق يسيطر عليها اتحاد يونيتا عقب اتخاذ القرار ١١٣٠ (١٩٩٧)، حسبما يبلغ عنه الأمين العام، أمران يبعثان على قلق خاص لدى البرتغال.

لقد منح مجلس الأمن اتحاد يونيتا مهلتين - ٦٠ يوما - تسنى لها فيهما الوقت والفرصة للتحرك إيجابيا وبثبات نحو الوفاء بالتزاماتها وبالشروط الواردة في "اتفاقات السلام"، وبروتوكول لوساكا، وقرارات المجلس ذات الصلة.

ولقد بعث المجلس، باتخاذه القرار ١١٢٧ (١٩٩٧)، برسالة واضحة ولا لبس فيها إلى اتحاد يونيتا مفادها أن يتخذ خطوات ثابتة ويتعذر عكس مسارها نحو اختتام عملية السلام بنجاح. والمؤسف أن اتحاد يونيتا، على الرغم من بعض الأعمال الإيجابية التي قام بها والوعود التي قطعها على نفسه، لم يتخذ تلك الخطوات الثابتة والتي يتعذر عكس مسارها. ويتعين على المجتمع الدولي، عن طريق مجلس الأمن، أن يعمل وفقا لذلك.

ويحدونا الأمل في أن يفهم اتحاد يونيتا الرسالة التي يبعثها المجلس. والتدابير التي ستدخل حيز النفاذ غدا ليست غاية في حد ذاتها. فهي ترمي إلى تحقيق الأهداف التي يتشاطرها جميع أولئك الناس الذين يرغبون في رؤية السلام يتجذر في أنغولا، واسمحوا لي بأن أؤكد مرة أخرى أن تلك الأهداف قبلها الموقعون على "اتفاقات السلام" وبروتوكول لوساكا بمحض إرادتهم.

والواضح أن المجلس على استعداد لاستعراض هذه التدابير في ضوء التقدم المفيد المحرز على أرض الواقع، وهو تقدم لا يمكن عكس مساره، ولكن المجلس مستعد على حد سواء للنظر في اتخاذ تدابير إضافية لو اقتضى الأمر ذلك.

ونحث حكومة أنغولا واتحاد يونيتا على إعادة تأكيد التزاماتهما، عن طريق خطوات عملية وإيجابية، لتحقيق المصالحة الوطنية وإحلال السلام. فمستقبل الشعب الأنغولي في خطر.

السيدساينز بيولي (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): أود أن أذكر بالنيابة عن وفد بلادي أنه منذ تشكيل حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية في أنغولا بتاريخ ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٧، فإن عملية السلام في ذلك البلد لا يمكن عكس مسارها، وينبغي لحكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (اتحاد يونيتا) على حد سواء أن يفيا بتنفيذ الالتزامات المتبقية حسب "اتفاقات السلام" وبرتوكول لوساكا.

ونحن لا نشك في أن عدم الامتثال للالتزامات بين الطرفين، فضلا عن الالتزامات التي فرضتها قرارات مجلس الأمن، أمر لا يمكن تحمله، حيث أن شعب أنغولا يستحق أن يعيش بسلام وأن يتمتع بالازدهار.

إن الجزء ألف من القرار ١١٢٧ (١٩٩٧) يطالب بأن تمتثل حكومة أنغولا، ولا سيما اتحاد يونيتا، امتثالا كاملا ودون مزيد من الإبطاء للجوانب المتبقية من عملية السلام. وهو يطالب اتحاد يونيتا بصفة خاصة بأن ينزع سلاح جميع قواته، وأن يحول محطة اذاعة تورغان إلى مرفق إذاعي محايد، وأن يتعاون تعاونا كاملا في عملية تطبيع إدارة الدولة في جميع أنحاء أنغولا.

ولقد فرضت الفقرة ٤ من الجزء باء من القرار نفسه مجموعة من التدابير على اتحاد يونيتا بغية حض تلك الفئة على التعاون أكثر مع عملية السلام، وكان يتعين أن تدخل تلك التدابير حيز النفاذ بتاريخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. ومع ذلك، ونظرا للتعاون الذي أبداه اتحاد يونيتا، أصدر المجلس القرار ١١٣٠ (١٩٩٧) بتاريخ ٢٩ أيلول/ سبتمبر، أرجأ فيه وقت دخول تلك التدابير حيز النفاذ.

والمؤسف أن اتحاد يونيتا، حسبما جاء في تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن، لم يمتثل امتثالا كاملا لالتزاماته وفقا للقرار ١١٢٧ (١٩٩٧). وينبغي إذن أن تدخل التدابير المنصوص عليها في ذلك القرار حيز النفاذ بالكامل كي يتم تسريع عملية السلام في أنغولا.

ويود وفد بلادي أن يعرب عن أمله في أن تساعد هذه التدابير على إقناع اتحاد يونيتا بصورة باتة بالوفاء بكل التزام من التزاماته تجاه شعب أنغولا والمجتمع الدولي.

ويود وفد بلادي أن يؤكد على طبيعة التدابير المفروضة على اتحاد يونيتا، حيث أنها مثال آخر على الاتجاه السائد في المجلس نحو فرض جزاءات تستهدف زعماء أو مجموعات من علية القوم في أطراف الصراع، كي لا يؤثر ذلك في الحالة الانسانية للسكان المدنيين في بلد من البلدان.

وإن الظروف الآيلة إلى تسريح أفراد اتحاد يونيتا ونزع سلاحهم بالكامل قائمة في أنغولا، حيث أن ممثلي ذلك الفريق يشغلون مناصب في الهيكل الحكومي، والجيش والشرطة الوطنية. ولا يوجد سبب يدعو اتحاد يونيتا إلى الإبقاء على قوة مسلحة أو منطقة تحت سيطرتها. وفي هذا الصدد، ينبغي لاتحاد يونيتا أن يسلم منطقتي أندولو وبيلوندو بغية إتمام بسط إدارة الدولة على جميع أنحاء أنغولا.

علاوة على ذلك، يحدو كوستاريكا أمل وطيد في أن يتمكن الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي من الاجتماع قريبا على أرض أنغولية للتفاوض بشأن النقاط المعلقة بغرض إحلال السلام الشامل في بلدهما.

ويعتقد وفد بلادي أنه لا يسعنا إلا أن نذكر، مثلما فعلت وفود أخرى، الأنباء التي تفيد بوجود عناصر مسلحة أنغولية في جمهورية الكونغو. وهذه الأعمال تعرض عملية السلام للخطر - وهي الأعمال التي تكلف شعب أنغولا الكثير - فضلا عن تعريض الاستقرار للخطر في المنطقة نفسها. وهي أيضا انتهاك للمبادىء الأساسية لميثاق الأمم المتحدة. لذلك، نضم صوتنا إلى أصوات أولئك الذين يدينون التدخل الأجنبي بكامله في جمهورية الكونغو، ونحث القوات الأجنبية، بما في ذلك المرتزقة، على الانسحاب فورا من ذلك البلد.

وختاما أود أن أعرب عن تقدير بلدي للأفراد المدنيين والعسكريين وأفراد الشرطة العاملين في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا على جهودهم الرائعة، وبخاصة للممثل الخاص للأمين العام في أنغولا، السيد أليون بولندين بيي، وأفراد برامج ووكالات الأمم المتحدة في أنغولا. ومن نافلة القول إننا نؤكد من جديد تقديرنا أيضا للبلدان الثلاثة: الاتحاد الروسي، والبرتغال والولايات المتحدة الأمريكية.

وتؤيد كوستاريكا مشروع القرار على المجلس.

السيد تيبو (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يؤيد وفد فرنسا مشروع القرار S/1997/823، الذي سيصوت عليه المجلس بعد قليل. والحالة الراهنة لمسيرة السلام الأنغولية تبرر قيام مجلس الأمن في أعقاب التوصيات التي قدمها الأمين العام بتمديد ولاية مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا وتأجيل انسحاب الوحدات العسكرية للأمم المتحدة.

وبالاضافة إلى ذلك، فإن سلوك الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا يبرر تطبيق التدابير المنصوص عليها في القرار ١١٢٧ (١٩٩٧) على تلك الحركة دون مزيد من الإبطاء. ولا يزال يتعين على اتحاد يونيتا أن يفي بالتزاماته بموجب بروتوكول لوساكا أو يتعين عليه الوفاء بالتزاماته بموجب قرارات مجلس الأمن. ولذا فإن اتحاد يونيتا يتحمل المسؤولية الرئيسية عن المشاكل التي تواجه عملية السلام. ولقد دلل مجلس الأمن على صبره من خلال انتظار شهرين لتنفيذ التدابير التي حددها القرار ١١٢٧ (١٩٩٧). وتطبيق هذه التدابير يجب أن يفهم اتحاد يونيتا بأن فرصته الوحيدة في المستقبل إنما تكمن في مشاركته في الحياة السياسية، مع احترام كل الالتزامات التي قطعها.

وإن حكومة أنغولا، التي يمكنها أن تعول على تأييد فرنسا في مهمة إعادة التعمير الوطني، ينبغي أن تصغى لنداءات أعضاء مجلس الأمن، مع الإشارة بصورة خاصة إلى التعاون مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا.

السيد رانا (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن مسيرة السلام الأنغولية قد وصلت إلى مرحلة حرجة ودقيقة جدا تتطلب التعاون الكامل لكي يفي الطرفان بالتزاماتهما ويحرزان تقدما لا رجعة فيه. ولقد قدم

المجتمع الدولي الموارد والقوى البشرية لتسهيل مسيرة السلام في أنغولا. وبالتالي فإنه لمما يبعث على القنوط أن الطرفين، وبخاصة اتحاد يونيتا، لم يستفد استفادة كاملة من الموارد التي توفرت له لاستكمال عملية السلام بنجاح.

وستصوت كينيا مؤيدة مشروع القرار S/1997/823. غير أن وفد بلدي كان يحدوه الأمل في أن نتكلم هذه المرة عن برامج ومشاريع لإعادة التأهيل الاقتصادي لأنغولا. وبدلا من ذلك، فإننا نناقش تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا وفرض الجزاءات وهذه الحالة تبعث على خيبة أمل شديدة نظرا لأنه كان بالإمكان تفاديها كلها لو أن الطرفين في أنغولا، ويونيتا بصورة خاصة، امتثلت امتثالا كاملا وغير مشروط لأحكام بروتوكول لوساكا.

ومما يثبط من عزيمتنا على حد سواء أن الزعيمين، الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي، لم يجتمعا، بالرغم من النداءات العديدة الموجهة إليهما من المجتمع الدولي للقيام بذلك. وتعتقد كينيا، أن عقد اجتماع بين هذين الزعيمين، حتى وإن كان رمزيا، كان من شأنه أن يسهم في بناء الثقة، وأن يحرك بالتالي مسيرة السلام إلى الأمام. وفي هذا الصدد، فإنه لمما يبعث على التشجيع تلك المعلومات التي تفيد بأن الزعيمين يخططان للاجتماع في مستهل الشهر القادم. ونأمل بأن يؤدي هذا الاجتماع إلى تسوية سريعة للمسائل المتبقية في مسيرة السلام. وفي غضون ذلك، فإننا ندعو اتحاد يونيتا لأن يمتثل امتثالا كاملا لالتزاماته بموجب بروتوكول لوساكا والقرار ١١٢٧ (١٩٩٧) دون مزيد من الإبطاء.

ويود وفد بلادي أن يشيد بالبلدان الثلاثة وبالممثل الخاص للأمين العام، السيد أليون بلوندين بيي، على الدور الإيجابي الذي اضطلعوا به في عملية السلام الأنغولية.

السيد ولوسوفيتش (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنه لمن دواعي الأسف العميق أن تعين علينا الاجتماع اليوم لننظر مرة أخرى في مشروع قرار يتعلق بأنغولا. وإننا نأسف لذلك لأننا نعتقد أن هذه المسألة كان ينبغي أن تحل من قبل.

ولا بد من الاعتراف بأن المجتمع الدولي التزم بمساعدة أنغولا للخروج من حالتها الصعبة. وقد اضطلع مجلس الأمن هنا بدور بارز جدا. والسؤال الآن هو، ما الذي يمكننا أن نفعله أكثر من ذلك، والجواب: ليس الكثير، إذا لم يكن لدى الطرفين اللذين يسيطران على مصير أنغولا، الاستعداد للالتزام بنفس درجة التزام المجتمع الدولي على الأقل. وخلال عدة مرات في هذه القاعة ناشدنا اتحاد يونيتا أن ينفذ تنفيذا كاملا وفوريا أحكام بروتوكول لوساكا. واعتقدنا مرارا أن بروتوكول لوساكا سينفذ. لكننا كنا على خطأ، كما نرى الآن. وهذه الحالة لا يمكن أن تستمر إلى الأبد. ولهذا فإننا ندعو اتحاد يونيتا مرة أخرى إلى إعادة التفكير في موقفه والشروع في التعاون الملموس. وهذا هو السبيل الوحيد الممكن لاستعادة رفاه أنغولا.

ومن نافلة القول، إننا لسنا سعداء لأن التدابير المحددة في الفقرة ٤ من القرار ١١٢٧ (١٩٩٧) سيبدأ سريان مفعولها الليلة. ومع هذا أيدناها لأننا نعتقد أنها في هذه المرحلة الطريقة الوحيدة لإرغام الذين وجهت إليهم التدابير على أخذ جهود المجتمع الدولي مأخذ الجد.

واعتقادا منا بأن طرفي الصراع سيستأنفان عما قريب التعاون الفعال نؤيد تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا حتى ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. كما أننا نرى أن من الحكمة في ظل الظروف الراهنة إرجاء انسحاب الوحدات العسكرية التي شكلتها الأمم المتحدة في أنغولا.

السيد دا دوزا (غينيا - بيساو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لسنوات عديدة ما فتئ المجتمع الدولي برمته ومجلس الأمن خاصة، يعملان على استعادة السلام وتحقيق المصالحة الوطنية في أنغولا. وقد بذلت جهود عديدة في ذلك الاتجاه، داعية الطرفين، وبخاصة اتحاد يونيتا، إلى الامتثال الكامل لأحكام بروتوكول لوساكا، كما هو متوقع. ومن أسف، أن النتائج التي كنا ننشدها لم تتحقق.

ونظرا لخطورة الحالة، التي وصفها الأمين العام بأنها محفوفة بالمخاطر، اعتمد مجلس الأمن القرار ١١٢٧ (١٩٩٧) في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٧ والقرار ١١٣٠ (١٩٩٧) في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، اللذين حث فيهما مرة أخرى الطرفين المعنيين، وبخاصة يونيتا، على الامتثال الكامل لالتزاماتهما بموجب "اتفاقات دي باز" وبروتوكول لوساكا.

واليوم يُجبر مجلس الأمن مرة أخرى على معالجة الحالة في أنغولا على أساس تقرير الأمين العام الأخير، الذي أشار لسوء الطالع إلى أن اتحاد يونيتا لم يحترم الالتزامات التي قطعها في الماضي. ولا تزال هناك مسائل عديدة معلقة، بما في ذلك بسط إدارة الدولة على جميع أنحاء البلاد، بما فيها اندولو وبايلوندو، وتسريح قوات اليونيتا وتحويل إذاعة فورغان إلى محطة إذاعية غير حزبية.

وبالنسبة لتقرير الأمين العام، الذي نشعر بالامتنان له من أجله، فإننا نؤيد توصيته بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨.

وختاما، نود مرة أخرى أن نعرب عن اهتمامنا بعقد اجتماع في أنغولا بين الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي، بغية تهيئة مناخ من الثقة نرى أنه لا غنى عنه لتوطيد السلام في أنغولا، فضلا عن أنه يعزز المصالحة الحقة بين جميع الأنغوليين.

ومع أخذ الأسباب التي قدمناها في الاعتبار، سيصوت وفدي مؤيدا مشروع القرار. ونود مرة أخرى أن نشكر الأمين العام وممثله الخاص، السيد بلوندين بيي، وكذلك أفراد البعثة، دون أن يغيب عن بالنا ممثلو الدول المراقبة الثلاث، لجهودهم الدؤوبة لإقامة السلم من جديد في أنغولا.

السيد ليو جيئي (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): بعد انقضاء شهرين على اتخاذ القرار ١١٢٧ (١٩٩٧)، لم يحرز تقدم جوهري في عملية السلام الأنغولية. والسلام الذي طال انتظار الشعب الأنغولي له ما زال عصيا عليه. والصين تشعر بعميق القلق لذلك.

ووضع حد كامل للصراع الذي استمر سنوات عديدة في أنغولا، وتحقيق المصالحة الوطنية والسلام في أنغولا، وبالتالي تهيئة الأوضاع لاستئناف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أنغولا، كل ذلك يشكل مطلب الشعب الأنغولي بأسره. وهو الطموح المشترك للعديد من البلدان الأفريقية، كما أنه هدف هام أيضا ظل المجتمع الدولي، بما فيه هذا المجلس، يعمل من أجل تحقيقه طوال عدد من السنين.

وفي الأعوام الأخيرة جرى حسم مسائل البؤر الساخنة في الجنوب الأفريقي واحدة تلو الأخرى. وأصبح التطلع إلى السلام والاستقرار والتنمية مدا تاريخيا يتدفق في القارة الأفريقية بأسرها. ويحدو الصين خالص الأمل في أن تستكمل أنغولا عملية السلام فيها على وجه السرعة أيضا وتبدأ في تعميرها وتنميتها.

ووسيلة تحقيق السلام في أنغولا تكمن في يد الطرفين المعنيين، وبخاصة اتحاد يونيتا، وتنفيذهما دون إبطاء أحكام بروتوكول لوساكا وغيره من الاتفاقات المبرمة بين الجانبين في أنغولا. وفيما يتعلق بنزع السلاح وتطبيع إدارة الدولة، ينبغي لاتحاد يونيتا على وجه الخصوص أن يدلل على اخلاصه بأن يتخذ موقفا متعاونا وجادا.

وما دامت هذه المهام لم تستكمل، فلن يكون من المستطاع إحراز تقدم حقيقي في عملية السلام الأنغولية. وسيتعارض هذا مع إرادة أمة أنغولا وشعبها، وهذا أمر لا يستطيع المجتمع الدولي، بما فيه هذا المجلس، أن يوافق عليه.

ومشروع القرار سيعطي فعالية لتدابير الاستمرار في توقيع الجزاءات على أنغولا بمقتضى ما نص عليه القرار ١١٢٧ (١٩٩٧). ومن المعروف تماما أن الصين دأبت على اتخاذ موقف حذر للغاية حيال الجزاءات لكي تتمكن أنغولا من تحقيق السلام في موعد مبكر.

ولأن هذه الحالة حالة خاصة، صوتت الصين لصالح القرار ١١٢٧ (١٩٩٧). وستصوت لصالح مشروع القرار أيضا. ونود أن نؤكد من جديد أن الجزاءات ليست غاية في حد ذاتها، بل وسيلة تعين اللجوء إليها للدفع قدما بعملية السلام في أنغولا. ونأمل أن يساعد اعتماد مشروع القرار هذا على جعل اتحاد يونيتا يتخذ موقفا متعاونا حيال عملية السلام، وينفذ على وجه السرعة جميع الالتزامات الواردة في بروتوكول لوساكا، ويسهم بنصيبه في السلام والاستقرار والتنمية في أنغولا في ظل القيادة الشاملة لحكومة الوحدة والمصالحة الوطنية في أنغولا.

السيد بيرلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اليوم ستعرب الولايات المتحدة عن

التزامها بعملية السلام في أنغولا بالتصويت بالموافقة على تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا. وقيادة الممثل الخاص للأمين العام، والتزام أفراد البعثة والبلدان المساهمة بقوات، كانا أساسيين في كل خطوة صعبة في عملية السلام. وإذ تستكمل البعثة أعمالها الهامة، ستؤيد الولايات المتحدة سحب وحداتها العسكرية الرسمية.

وقد شعرت الولايات المتحدة بعميق القلق للكمين الذي نصب لأفراد البعثة ولأفراد آخرين كثيرين في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر. ونعرب عن تعازينا لأسر من فقدوا أرواحهم في خدمة هدف السلام، ونطالب بإحضار المسؤولين عن الهجوم أمام القضاء. وينبغي للطرفين الأنغوليين أن يكفلا عدم تكرار هذه الحوادث.

قبل شهر رحب المجلس بحذر بالدلائل على أن الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (اتحاد يونيتا) كان يفي بالتزاماته في عملية السلام. وقد أرجأ المجلس فرض الجزاءات لمدة ثلاثين يوما تشجيعا لما بدا من زخم. وراودنا جميعا الأمل في أن يستخدم اتحاد يونيتا ذلك الوقت فيتخذ الخطوات الضرورية لاستكمال عملية السلام.

وطوال شهر تشرين الأول/أكتوبر ألحت الولايات المتحدة بنشاط على الدكتور سافيمبي لكي يوفي بالتزامات اتحاد يونيتا في إطار بروتوكول لوساكا. وفي يوم السبت الماضي، ذهب السفير ريتشاردسون إلى بايلوندو لكي يبلغ الدكتور سافيمبي بأن الجزاءات ستطبق إن لم يمتثل اتحاد يونيتا للقرار ١١٢٧ (١٩٩٧). إلا أن اتحاد يونيتا لم يمتثل. بل إنه اتخذ بعض الخطوات إلى الوراء، مثل عرقلة أعمال المسؤولين الإداريين في المناطق التي وضعت مؤخرا تحت سيطرة الحكومة.

وكما قامت وزيرة الخارجية البرايت أثناء الاجتماع الوزاري لمجلس الأمن في ٢٥ أيلول/سبتمبر، تعتقد الولايات المتحدة أن هذا المجلس يجب أن يعاقب أي طرف لا يفي بالتزاماته في إطار بروتوكول لوساكا. ولهذا نؤيد التطبيق التلقائي للجزاءات المنصوص عليها في القرار ١١٢٧ (١٩٩٧). وسنعمل بحماس على إنفاذ هذه التدابير الجديدة، وكذلك التدابير التي فرضها القرار ٨٦٤ (١٩٩٣). ونطالب جميع الدول الأعضاء بأن تحذو حذونا.

ونأمل أن يعتبر اتحاد يونيتا فرض هذه التدابير علامة على تصميم المجتمع الدولي على جعل اتحاد يونيتا يتحرك على وجه السرعة لاستكمال المهام المتبقية في عملية السلام. وإذا فعل ذلك، فإن الولايات المتحدة تقف على أهبة الاستعداد لكي تعيد النظر في الحاجة التي دفعت إلى فرض الجزاءات. والعبء يقع على اتحاد يونيتا.

غير أن مشروع القرار هذا ينطوي على رسالة موجهة إلى حكومة أنغولا أيضا. فالمشروع يدعو الحكومة إلى التحلي بضبط النفس وهي تنفذ الخطوات النهائية في عملية السلام. ونعتقد أنه مما يخدم عملية السلام أن يجري اجتماع بين الرئيس دوس سانتوس والدكتور سافيمبي داخل أراضي أنغولا.

والولايات المتحدة وغيرها من أعضاء المجلس يشعرون بالقلق الشديد إزاء التدخل العسكري من جانب حكومة أنغولا في جمهورية الكونغو، مما أسفر عن الإطاحة برئيس انتخب انتخابا ديمقراطيا. وهذا التدخل انتهاك لميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الوحدة الأفريقية.

ونحن نتفهم الشواغل الأمنية المشروعة لأنغولا في كابيندا، وشعورها بالإحباط إزاء المساعدة التي قدمتها جمهورية الكونغو إلى اتحاد يونيتا انتهاكا للجزاءات القائمة من جانب الأمم المتحدة. إلا أن التدخل العسكري ليس ردا مقبولا. ونحن ندين هذا التدخل ونطالب حكومة أنغولا بسحب قواتها فورا. وقد قطع وزير خارجية أنغولا علانية التزاما بالقيام بذلك بحلول ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر. ونتوقع الوفاء بهذا الالتزام. ونطالب أيضا بالانسحاب الفوري للمرتزقة والمجموعات المسلحة الأخرى، بما فيها اتحاد يونيتا.

وتحث الولايات المتحدة كلا من حكومة أنغولا واتحاد يونيتا على إعادة تركيز جهودهما على الحلول السلمية، بدلا من الحلول العسكرية، للمشاكل الداخلية والإقليمية. وقد ساند المجتمع الدولي عملية السلام بصبر وبسخاء إبان الأعوام العديدة الماضية، ولكن ينبغي للحكومة، وينبغي لاتحاد يونيتا بصفة خاصة، أن يلتزما مرة أخرى بهذا الجهد.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لشيلي.

إننا نتفق مع الأمين العام على أن من المستصوب إرجاء سحب الوحدات العسكرية التابعة للأمم المتحدة من أنغولا لمدة قصيرة، ومع توصيته بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا لمدة ثلاثة أشهر أخرى، حتى ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. وسنصوت مؤيدين لمشروع القرار.

ونذكّر بأن غدا، وفقا للقرار ١١٣٠ (١٩٩٧)، هو موعد بدء سريان التدابير المنطبقة على الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (اتحاد يونيتا)، التي أقرها مجلس الأمن في قراره ١١٢٧ (١٩٩٧). ونأسف لاضطرارنا لهذا الإجراء ولعدم اتخاذ اتحاد يونيتا الخطوات اللازمة للامتثال للالتزامات المنصوص عليها في هذا القرار.

ومع ذلك، نريد أن ننوه بمسألة هامة تتعلق بعمل مجلس الأمن نفسه. بهذه المجموعة من القرارات - ١١٢٧ (١٩٩٧) و ١١٣٠ (١٩٩٧) والقرار الذي نوشك أن نعتمده - وكذلك كما هو الحال في قضيتي بوروندي وسيراليون، إنما نؤكد في المجلس اتجاها جديدا وإيجابيا بالنسبة لتطبيق الجزاءات.

إذ يجري فرض الجزاءات على نحو يستهدف القادة المسؤولين عن حالات الصراع أو الأزمة، وبذلك يُجنَّب السكان المدنيون الأبرياء أثرها السلبي. وينبغي للجزاءات، التي تستهدف من تقع المسؤولية على عاتقهم، أن تصبح الآلية التي يلجأ إليها مجلس الأمن كلما اقتضت الحاجة اعتماد تدابير من هذا القبيل.

وفي نفس الوقت، ينبغي للذين يتولون مناصب مسؤولة والذين تستهدفهم هذه الجزاءات - وهم في هذه الحالة قادة اتحاد يونيتا - أن يعلموا أن مجلس الأمن سيكون على استعداد لمراجعة التدابير التي اعتمدت حالما تصبح تصرفاتهم متمشية مع الاتفاقات التي أبرموها ومع ما يطلبه المجتمع الدولي منهم. وقد اتخذت التدابير الضرورية أيضا بشأن المسائل الإنسانية.

وفي الختام، يناشد وفد شيلي حكومة أنغولا، كما يناشد اتحاد يونيتا على وجه الخصوص، استكمال الجوانب المتبقية من عملية السلام دون تأخير، والامتناع عن أي عمل قد يؤدي إلى تجدد الأعمال العدائية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

أطرح الآن للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1997/823.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:
الاتحاد الروسي، البرتغال، بولندا، جمهورية كوريا، السويد، شيلي، الصين، غينيا - بيساو، فرنسا، كوستاريكا، كينيا، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): كان هناك ١٥ صوتا مؤيدا، اعتمد مشروع القرار بالاجماع بوصفه القرار ١١٣٥ (١٩٩٧).

يعرب مجلس الأمن عن قلقه الشديد إزاء وجود عناصر أنغولية مسلحة في جمهورية الكونغو، حسبما أفادت الأمانة العامة.

ويؤكد مجلس الأمن من جديد بيان رئيسه المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ (S/PRST/1997/47). ويدين المجلس كل تدخل خارجي في جمهورية الكونغو، ويطلب من جميع القوات الأجنبية، بما فيها المرتزقة، الانسحاب من ذلك البلد فورا، ويشدد على أهمية التوصل إلى تسوية سياسية، والمصالحة الوطنية ووجود ترتيبات انتقالية تفضي إلى إجراء انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة بمشاركة جميع الأطراف في أقرب وقت ممكن.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وبهذا يختتم مجلس الأمن المرحلة الراهنة من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسيُبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٥